

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة

A/46/633  
12 November 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

1991 11 12 14 27

NOV 18 1991

الدورة السادسة والأربعون  
البند ١٠٥ من جدول الأعمالاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدةالجوانب الإدارية والهيكلية وغيرها من الجوانب  
المتصلة بتحسين كفاءة المنظمة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٦ - ١	أولا - مقدمة .....
		ثانيا - التغييرات التنظيمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .....
٣	٣١ - ٧	ثالثا - التحسينات الإدارية والاجرائية والتحسينات الأخرى ..
١٠	٥٦ - ٣٢	ألف - إدارة الموارد البشرية .....
١٠	٣٩ - ٣٢	باء - خدمات المؤتمرات .....
١٣	٤٣ - ٤٠	جيم - النظام الموحد للمشتريات .....
١٣	٤٥ - ٤٤	دال - الابتكارات التكنولوجية .....
١٤	٥٤ - ٤٦	هاء - معايير تحليل عبء العمل .....
١٦	٥٦ - ٥٥	
١٧	٦٢ - ٥٧	رابعا - الاستنتاج .....

أولا - مقدمة

١ - بعد أن نظرت الجمعية العامة في التقرير التحليلي للأمين العام (A/45/226) عن تنفيذ قرارها ٣١٣/٤١ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥٤/٤٥ الذي أكدت فيه أن "زيادة فعالية المنظمة هي عملية مستمرة ...". وشجعت "الأمين العام والدول الأعضاء على تحقيق أهداف القرار ٣١٣/٤١ ، ولا سيما الأهداف التي لم تتحقق بعد". وعلاوة على ذلك ، قررت الجمعية العامة أن "تواصل النظر سنويا في الجوانب الادارية والهيكلية وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحسين كفاءة المنظمة وأن تدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير عن ذلك".

٢ - ويقدم الأمين العام ، استجابة لطلبات الجمعية العامة المذكورة أعلاه ، هذا التقرير الذي ترد فيه معلومات مختارة عن تحسينات تنظيمية جارية معينة (أساسا في الميدانين الاقتصادي والإنساني ، وتحسينات تتعلق بالجوانب الادارية وشؤون الموظفين في الامانة العامة . وبناء عليه فإن المعلومات المتعلقة بالمبادرات الاخرى قيد النظر ، على سبيل المثال صيانة السلم وتنسيق المساعدة الانسانية المقدمة في حالات الطوارئ وتمويل التنمية وأنشطة التعاون التقني والأنشطة البيئية ، لم تدرج في متن هذا التقرير .

٣ - وعلاوة على ذلك ، ونظرا لان الاصلاح والتحسينات في الاداء الاداري للمنظمة ، حسب تعريفها ، عمليات جارية متعددة الجوانب فإن هذا التقرير لا يسعى إلى أن يمثل بيانا شاملا لجميع التدابير التي يجري اتخاذها داخل الامانة العامة وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع غيره من التقارير المتعلقة بمسائل محددة معروضة حاليا على الجمعية العامة ولجانها الرئيسية . وتتضمن هذه التقارير : استعراض القدرات والخبرات وترتيبات التنسيق بمنظومة الأمم المتحدة لاغراض المساعدة الانسانية (A/46/568) ، ومسائل حقوق الانسان (A/46/603) ، والمخدرات (A/46/480) ، وتقرير الأمين العام عن المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية (A/CONF.151/PC/80) ، وإدارة المرافق (A/45/796) و Add.1 ، ووضع التجديدات التكنولوجية في الأمم المتحدة (A/C.5/46/1) ومركز أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأمم المتحدة (A/C.5/46/5)

٤ - ولاغراض هذا التقرير ، تعرف الكفاءة بأنها "مدى تحقيق نواتج نشاط ما بأقل قدر ممكن من المدخلات"<sup>(١)</sup> مع الاقتران بجوانب أساسية تتعلق بالفاعلية من حيث التكاليف وترشيد العمل والاجراءات والحد الأمثل من التوجيه والسيطرة . وتعرف الفعالية من حيث الأداء "الخارجي" ومن حيث صلتها بالأداء الأمثل للمهام الذي يشمل

القدرة على تحديد الأولويات والاضطلاع بالمهام على النحو الأمثل مع التكيف للبيئة المتغيرة والتحديات والاستجابة للتوجيه السياسي (A/45/1001) . وفي هذا السياق ، يمكن للكفاءة أن تسهم في تحقيق الفعالية .

٥ - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق ، أثناء مناقشتها المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٥٤/٤٥ في جملة أمور بأنه "ينبغي تكثيف البحث عن تنظيم أكفأ وأكثر فعالية لتمكين الأمم المتحدة من بلوغ أهدافها ومواجهة التحديات" (٣) .

٦ - وحتى تاريخه ، يتمثل التحدي الأعظم الذي يواجه الأمانة العامة في الحاجة إلى الاستجابة بفعالية للمطالب المتزايدة على الدوام والولايات الجديدة وإلى أن تعمل في الوقت نفسه في بيئة ميزنة محاطة بالقيود . ومن الأدلة الواضحة على عبء العمل المتزايد بالمنظمة اشتراكها في عمليات صيانة السلم والعمليات ذات الصلة . ومنذ عام ١٩٨٨ شرع في تسع عمليات من هذا النوع . وبينما يمثل توسع المهام المناطق بالمنظمة علامة إيجابية ويمثل مستوى رفيعا من الثقة بقدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات المجتمع الدولي فإنه يوجد اختلال خطير بين ما هو متوقع من المنظمة وبين الموارد المتاحة لترجمة هذه المسؤوليات إلى واقع . ويعرض على الجمعية العامة في هذه الدورة تقرير مستقل عن الحالة المالية للمنظمة (A/46/600) .

### ثانيا - التغييرات التنظيمية في القطاعات

#### الاقتصادية والاجتماعية والانسانية

٧ - كان موضوع إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما موضع اهتمام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنوات عديدة . ومنذ عام ١٩٨٦ بصفة خاصة ، وفي أعقاب تقديم تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (فريق الـ ١٨) عالج الجهازان الرئيسيان الموضوع على أساس مستمر دون تحقيق نتائج تذكر . واعتمدت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ القرار ٢٦٤/٤٥ المتعلق بالموضوع . وفي هذا القرار ، اتخذت الجمعية العامة عددا من التدابير المحددة لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه محفلا مركزيا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية ومسائل التنسيق ذات الصلة . ووافقت الجمعية العامة أيضا على جدول أعمال وجدول زمني لمواصلة عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما . وتتضمن هذه التدابير استعراض للهيئات الفرعية التابعة للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الدورة السادسة والاربعين واستعراض التكامل بين أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعمال الجمعية العامة فضلا عن تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومن المقرر تقديم هذا الاستعراض الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وعلاوة على ذلك ، طلب الى الأمين العام استعراض هياكل الامانة على أساس الاتفاقات التي ينبغي التوصل اليها في عملية إعادة التشكيل والتنشيط وأن يتقدم بما يراه مناسباً من توصيات الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . وسيراعي الأمين العام على النحو الواجب عند إعداد هذا التقرير ، نتيجة عدد من المداوول الحكومية الدولية الجارية بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، الدورة الثامنة ، وتعزيز اللجان الإقليمية فضلا عن المداوول المقبلة للجمعية العامة بشأن استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ .

٨ - وقد اقترحت تدابير إضافية لضمان إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها على نحو منظم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٥ الذي يتصدي لاساليب العمل وتقديم الوثائق والمزيد من التقارير التحليلية والحد من الحجم الكلي للوثائق (A/45/714 ، الفقرة ٧) .

٩ - ودعماً لعملية الاصلاح جرى الاخذ ، على صعيد كل هيئة من الهيئات الحكومية الدولية ومكاتب الامانة العامة ، بتدابير معينة يُقدم أدناه موجز لها .

١٠ - واعتمد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في دورة الربيع المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، القرار ٧١٨ (د - ٣٦) المتعلق ب"تنشيط ولاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا وإطارها التنفيذي" الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يشرع في عملية شاملة لاستعراض واستكمال الإطار التشريعي للجان الإقليمية ، وأن يُحسّن من ترتيباتها المؤسسية القائمة المتعلقة بالتمويل . وطلب كذلك إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن ينظر في عقد اجتماع لفريق مخصص مكون من خبراء رفيعي المستوى في أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩١ لمناقشة هذه التنقيحات والمساهمة في العملية الجارية لإعادة الهيكلة وإضفاء الطابع اللامركزي .

١١ - وقررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، في دورتها السادسة والاربعين ، عقد اجتماع لشخصيات بارزة لاستعراض هيكلها التنظيمي . وقدم الفريق ، بعد أن أخذ في الاعتبار التغيرات الهامة جدا التي حدثت في العالم والتحديات الجديدة التي تواجه المنطقة ، مجموعة من التوصيات إلى اللجنة تتعلق

بإعادة توجيه البرامج والأنشطة المقبلة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ . وقد تطلبت إعادة تنظيم أعمال أمانة اللجنة على أساس مفاهيمي ، حسبما قررت اللجنة ، الأخذ بقدر من إعادة التوجيه من حيث المدخلات لتشجيع تحقيق تعاون وتنسيق أوثق بين الاقسام .

١٢ - وأيدت اللجنة ، عموما ، في دورتها السابعة والاربعين ، توصيات فريق الشخصيات البارزة بأنه ينبغي تنظيم أعمال اللجنة على أساس نهج مواضيعي حسبما اقترح واتخذت قرارا بشأن "إعادة تشكيل الهيكل الحكومي الدولي الفرعي التابع للجنة" . وجرى التوصل إلى اتفاق ، من حيث المبدأ ، على إنشاء ثلاثة لجان مفاهيمية أي معنية بالتعاون الاقتصادي الاقليمي ، والبيئة والتنمية القابلة للإدامة ، والتخفيف من حدة الفقر والنمو الاقتصادي . وقد طلب هذا القرار إلى الأمين التنفيذي أن يعقد قبل نهاية عام ١٩٩١ اجتماعا للموظفين الاقدم للنظر في وضع اللمسات النهائية على التوصيات المفصلة التي تشمل الاختصاصات والطرائق التنفيذية وتواتر الاجتماعات والجوانب الاخرى ذات الصلة بالهيكل المنقح للأجهزة الفرعية التابعة للجنة على أساس تقرير فريق الشخصيات البارزة .

١٣ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لاوروبا دورة استثنائية لاستعراض الهيكل وبرنامج الاجتماعات والوثائق وبرنامج المنشورات ، فضلا عن أساليب عمل اللجنة . واعتمد الاجتماع تقريراً تكميلياً يتضمن عدداً من المقترحات (A/ECE.1150/Rev.1) من قبيل : ترشيد برنامج عمل اللجنة بتخفيض العناصر البرنامجية بنسبة ١٨ في المائة ؛ ودمج هيئتين من الهيئات الفرعية الرئيسية وعددها ١٦ هيئة ، وإعادة تحديد الهيئات الفرعية مما نتج عنه إلغاء ٦٠ هيئة منها ، وتخفيض جدول اجتماعات اللجنة الاقتصادية لاوروبا بنسبة ١٥ في المائة وتخفيض الوثائق بنسبة ٣٠ في المائة . وبغية مواصلة إعادة التشكيل ، قررت اللجنة إنشاء فريق عامل خاص يتولى في جملة أمور تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع تدابير عملية لتحسين جدوى الاعمال التي تفضلع بها اللجنة . ونتيجة لذلك حددت أعمال اللجنة المتعلقة بالبيئة والنقل وتيسير التجارة والإحصاءات والتحليل الاقتصادي بوصفها أولويات أساسية .

١٤ - وأوصت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفقرة ٣ من قرارها ٤٨٩ (PLEN.14) بالحفاظ على الهيكل المؤسسي الحالي للجنة ونظامها ، ولو أنها قررت إلغاء اللجان المعقودة أثناء الدورة والمتعلقة بالمياه والمستوطنات البشرية وهما موضعان سيجري تناولهما من الآن فصاعداً بنفس الطريقة كغيرهما من جوانب برنامج عمل اللجنة في كل دورة .

١٥ - وعلى صعيد الأمانة العامة ، جرى التسليم بالحاجة إلى إعادة التعديل الهيكلي المستمر للاستجابة بمزيد من الفعالية لمتطلبات المناخ الذي أوجدته الاتجاهات والتوقعات الجديدة . وقد شرع عدد من كيانات الأمانة العامة في عملية إعادة التعديل ويجري استعراض بعضها فيما يلي لإبراز السعي الجاري نحو تحقيق المزيد من الفعالية .

١٦ - ويتمثل أحد التحديات الإدارية الأكثر إلحاحا التي تواجه الأمم المتحدة فسي العدد المتزايد من عمليات إقرار السلم وصيانته . فقد نشأ عن المدد الأطول والنمط الأكثر تعقيدا لبعثات صيانة السلم والبعثات المتمثلة بها ، فضلا عن الزيادة في عددها حاجة إلى تخطيط مطرد ودعم لعمليات الرصد . وفي هذا الصدد ، أنشأ الأمين العام فريقا رفيع المستوى للرصد والتخطيط فيما يتعلق بأنشطة صيانة السلم .

١٧ - وعلى مر السنين ازداد الطلب على الأمم المتحدة كي تقدم المساعدة الانسانية لنطاق عريض من حالات الطوارئ المعقدة . وترجع أسباب كثيرة من حالات الطوارئ هذه إلى الفقر وتدهور البيئة ، وتوجد حالات أخرى نجمت عن صراع مدني أو دولي وتمثل بعضها تجميعا لكل العوامل . وقد أكد تعاقب حالات الطوارئ في الآونة الأخيرة على الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في توفير القيادة للمجتمع الدولي من أجل الاستجابة على نحو سريع وفعال . ويتضمن هذا التعبئة الفعالة للقدرات السياسية والانسانية والانمائية لمنظومة الأمم المتحدة في التنبؤ ، بحالات الطوارئ من خلال الانذار المبكر والخذ بتدابير وقائية ، عند الإمكان ، والاستجابة للحالات عند حدوثها فضلا عن إيجاد سبل فعالة للتصدي لأسبابها الجذرية . ويجب أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من الأخذ بترتيبات مسبقة على أساس كل من قدراتها الحالية والاحتياطية لمساعدة البلدان المعرضة لحالات الطوارئ والبلدان المتضررة منها . وتحقيقا لهذا الغرض ، قد عزز عدد من المنظمات التنفيذية بالفعل من قدرته على مواجهة الحالات الطارئة . وبعضها بصدد الاطلاع بذلك بمشاركة فعالة ، من كل هيئة من هيئاتها . ومن أهم الدروس المستفادة من خبرات مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا هو القيمة الفائقة لمركز التنسيق الذي تتوفر لديه السلطة والقدرة اللازمة لإسداء المشورة باستمرار إلى الأمين العام بشأن شتى الجوانب المتصلة بالمساعدة الانسانية المقدمة استجابة لحالات الطوارئ .

١٨ - وقدم الأمين العام ، بغية ممارسة هذه القيادة ، مجموعة شاملة من التوصيات المتعلقة بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير استجابة فعالة لحالات الطوارئ (A/46/568) . وتتضمن هذه التوصيات تعيين موظف رفيع المستوى لمساعدته شخصيا في هذا الصدد .

١٩ - وفيما يتعلق بحالات الطوارئ في افريقيا ، جلبت التطورات الاخيرة في القرن الافريقي فحسب قد جلبت الكوارث لعشرات الملايين من الاشخاص وتطلبت استجابة فورية . واستنادا الى ما اطلع به برنامج الاغذية العالمي من تقييم للاحتياجات الفورية ، اضطلعت الامم المتحدة بدور قيادي في تعبئة المجتمع الدولي لتنسيق جهود الاغاثة . وجرى تعزيز وحدة البرامج الخاصة بحالات الطوارئ في ادارة المسائل السياسية الخاصة والتعاون الاقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية ، وعلاوة على مهام التنسيق عهد اليها بجمع ونشر المعلومات المستوفاة بشأن احتياجات القرن الافريقي والاستجابة لها على غرار ما أقره مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا في عام ١٩٨٥ . واتخذت ايضا ترتيبات للحفاظ على اتصال منتظم مع الحكومات المانحة والمتضررة والمنظمات غير الحكومية والاضطلاع أيضا بأنشطة إعلامية مناسبة . وقد جرى الأخذ بهذه التدابير دون مساس بالترتيبات الاوسع نطاقا اللازمة للتصدي لحالات الطوارئ على نطاق العالم . وسيقدم الى الجمعية العامة تقرير مستقل عن هذه المسألة .

٢٠ - والجمعية العامة إذ تسلم ، في جملة أمور ، بأن الطابع العالمي للمشاكل البيئية بما فيها تغير المناخ ، واستنفاد طبقة الاوزون ، وتلوث المياه والهواء عبر الحدود ، وتلويث المحيطات والبحار ، وتدهور مواد الاراضي ، بما في ذلك الجفاف والتصحر ، يتطلب اتخاذ اجراءات على الاصعدة العالمية والاقليمية والوطنية ويشتمل على التزام ومشاركة من جانب كل البلدان ، فإنها قررت بموجب قرارها ٢٢٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وحتى تاريخه ، عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بضعة اجتماعات تنظيمية ونظرت في عدد من التوصيات المتعلقة بمسألة الترتيبات المؤسسية للنظر في المسائل الموضوعية والمتملة بالتدابير المالية وغيرها من التدابير الشاملة لعدة قطاعات (A/CONF.151/PC/36 و 80) . ويتوقع أن ينظر الامين العام في مسألة الترتيبات المؤسسية للمؤتمر وأن يتقدم بمقترحات معينة إلى الاجتماع القادم للجنة التحضيرية .

٢١ - ونتيجة للتغيرات العالمية الاخيرة وإصدار مجموعة من الولايات الجديدة ، وأساسا تلك التي عهد بها الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان ، شهدت أنشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان توسعا لم يسبق له مثيل . وفي ظل هذه الخلفية ، شرع الامين العام في اجراء استعراض لهيكل مركز حقوق الانسان ووظائفه وموظفيه لتقييم فعالية الهيكل التنظيمي القائم فيما يتعلق بالولاية المتطورة ولتقييم ملائمة موظفيه والموارد الأخرى لوظائفه .

٢٢ - وخلص هذا الاستعراض ، في جملة أمور ، الى نتيجة مفادها أنه في الوقت الذي

توجد فيه حاجة الى بيان واضح بالمسؤوليات فيما بين مختلف الوحدات التنظيمية التي تعالج مسألة حقوق الانسان ، فإن المركز يواجه نقصا حادا في القوى العاملة الخبيرة اللازمة لكي تكون على مستوى ولاياته المتزايدة . وبعد أن أخذ الاستعراض في الاعتبار الاولويات التي حددتها الاجهزة التشريعية لانشطة معينة يظلع بها المركز ، فإنه حدد هيكلا تنظيميا أكثر ترشيدا وتبسيطا يمكنه أن يحقق بمزيد من الكفاءة أهداف الانشطة البرنامجية الاساسية للمركز . ويتوخى الهيكل الجديد المقترح تحقيق تنسيق منهجي وملاءم أفضل فيما بين مختلف العناصر التنظيمية والتكفل برصد للاعمال واستخدام وقت الموظفين بمزيد من الكفاءة .

٢٣ - وفيما يتعلق بانشطة الامم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أنشأ الأمين العام برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات المسؤول عن العمل الدولي المتضافر ذي الصلة . ويدمج البرنامج هياكل ووظائف العناصر التنظيمية القائمة التي سبق لها التصدي للمسائل بطريقة موازية وذلك في محاولة لتعزيز فعالية وكفاءة آلية الامم المتحدة .

٢٤ - وعلى النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ فإن البرنامج قد وضع وفقا للاس التالفة :

(أ) تنفيذ المعاهدات ، مما يتضمن القيام في ظل إيلاء المراعاة الواجبة للترتيبات التعاهدية ، بدمج مهام أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مع مهام تنفيذ المعاهدات التي تتولاها شعبة المخدرات ، على أن يؤخذ في الحسبان ما تظلع به الهيئة من دور مستقل ؛

(ب) تنفيذ السياسات والبحوث ، مع الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ قرارات السياسة العامة التي تتخذها الهيئات التشريعية ذات الصلة والقيام بالاعمال التحليلية ؛

(ج) الانشطة التنفيذية ، الاضطلاع بمسؤولية تنسيق وتنفيذ مشاريع التعاون التقني التي يجري تنفيذها حاليا بشكل أساسي من قبل صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وشعبة المخدرات وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .



٢٥ - ويقدم تقريران مستقلان عن الترتيبات الواردة أعلاه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين (A/46/460 و A/C.5/46/23) .

٢٦ - واستجابة لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى تعزيز المهام الفنية والإدارية وهياكل مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، يُشرع في استعراض للخدمات الإدارية والخدمات المشتركة وخدمات المؤتمرات الحالية والترتيبات ذات الصلة . وستقدم النتائج والتوصيات ذات الصلة بهذا الاستعراض إلى الدورة الحالية للجمعية العامة .

٢٧ - وعلاوة على ذلك ، ولتحقيق الاستخدام الأنجع للموارد النادرة وبغية الاستجابة بمزيد من الفعالية لمفهوم نواة التنمية الاجتماعية في الأمانة العامة جرى الأخذ ببعض التغييرات التنظيمية في مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . وبناء عليه ، أعيد توزيع بعض المهام داخل شعبة التنمية الاجتماعية وأنشئت وحدة للتخطيط والمشاريع المشتركة بين القطاعات لدراسة المسائل الناشئة وجوانب السياسة الاجتماعية الكلية للتنمية الاجتماعية ولتقديم المساعدة العملية إلى البلدان في مجالات وضع السياسات الاجتماعية والتخطيط والتنسيق . وفعالية الترتيبات الجديدة قيد الاستعراض ، وقد أدخلت تعديلات إضافية نتيجة للنظر في النهوض ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية حسبما طلب الفريق الحكومي الدولي المعني بوضع برنامج دولي فعال في مجال الجريمة والعدالة الجنائية .

٢٨ - وفي مجال التجارة والتنمية الدولية ، اُطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في السنوات الأخيرة بعدد من الإصلاحات التنظيمية ، مما أشر على كل من هيكل وأسلوب عمل الأمانة وأداء الهيئات الحكومية الدولية .

٢٩ - وقد ترتب على أحدث عملية إعادة تنظيم إنشاء مجموعتين برنامجيتين تتناولان على التوالي تسخير التجارة والموارد الدولية للمراض التنمية ، وإنشاء هيكل جديدة للشعب الفنية المتبقية في الأمانة التي تتناول السلع الأساسية والشحن والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وتوحيد دوائر تجهيز البيانات والدوائر الإحصائية . ويجري إخضاع عملية إعادة التنظيم لرصد وتقييم داخلين مستمرين ، ولا سيما فيما يتعلق بأشرفها على تنسيق السياسات العامة وإدارة البرامج والاستغلال الفعال للموارد ومرونة الأمانة في الاستجابة للولايات المتطورة . وبالاقتتران مع عمليات إعادة الترتيب التنظيمية جرى أيضا الأخذ بتدابير معينة فيما يتعلق بالاعمال التحضيرية الفنية للاجتماعات الحكومية الدولية . وتضمنت التحسينات الإجرائية الأخرى

زيادة استخدام الآليات غير الرسمية لإجراء المشاورات الحكومية الدولية من قبيل عقد اجتماع شهري بين الأمين العام للأونكتاد وأعضاء مجلس التجارة والتنمية .

٣٠ - ويجري حاليا الأخذ بعمليات تعديل إضافية في هياكل الأمانة كي تعكس التطورات والتوجهات الجديدة في أنشطة الأونكتاد ، ولا سيما المسؤوليات الموسعة التي عهد بها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا إلى الأونكتاد والتطورات في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية والولايات الجديدة المعنية بالتنمية القابلة للإدامة . وقد يتوقع إدخال توجيهات إضافية لأنشطة الأونكتاد نتيجة للدورة الثامنة للأونكتاد المقرر عقدها في قرطاجنة ، كولومبيا ، في شباط/فبراير ١٩٩٣ .

٣١ - وجرى تنقيح برنامج عمل مركز المستوطنات البشرية (الموئل) تنقيحا فنيا مرتين كما جرى استكمالها في غضون السنوات الـ ١٠ الأخيرة كيما يعكس الحالة الراهنة للمعرفة والأولويات في هذا القطاع . وفي الوقت الحالي ، توفر الاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠ دعما لجميع أنشطة المركز في مجال البحث والاستحداث والتعاون التقني ونشر المعلومات . وقد وجه اهتمام مماثل للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها المركز مما أدى إلى تحول عن فرادى المشاريع نحو التوجه البرنامجي . ويجري تنفيذ عملية إعادة تنظيم داخلية لشعبة التعاون التقني بالمركز بغية تحقيق توزيع أرشد للمسؤوليات ، ومن ثم تحقيق تغطية أشمل للبلدان .

### ثالثا - التحسينات الإدارية والاجرائية والتحسينات الأخرى

#### ألف - إدارة الموارد البشرية

٣٢ - إن التغيرات التي نشأت في البيئة الدولية والسياسية قد أدت إلى زيادة ما هو مطلوب من المنظمة وموظفيها ، وهو أن يتناولوا بفعالية مجموعة موسعة من المشكلات التي تحتاج ، في أحيان كثيرة ، إلى خبرة متخصصة . وللوصول إلى هذه الغاية فإن إحدى المهام الأساسية التي تواجه الأمين العام في مجال تنمية الموارد البشرية تتمثل في الحاجة إلى إنشاء الآلية اللازمة وتوفير المستويات الكافية من الموارد بما يمكن من القيام بالعمليات الواسعة النطاق التي يتزايد مجالها وتعقدها .

٣٣ - غير أن تجدد الثقة في المنظمة واتساع نطاق العمليات ذات الصلة بحفظ السلم قد توافقا مع عملية تقليل الوظائف وهي العملية التي أدت مرارا وتكرارا إلى

اختناقات معينة بالنسبة لتخطيط الموارد البشرية تخطيطا سليما ولتشغيل الامانة العامة .

٣٤ - وعلى الرغم من هذه القيود فقد جرى وضع عدد من التدابير الرامية الى تحسين قدرة الموظفين على تلبية الاحتياجات الناشئة والمقبلة . وقد واصل الامين العام بذل الجهود من أجل تنسيب الموظفين الباقين الذين ألغيت وظائفهم وفقا للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ من القرار ٢١٣/٤١ .

٣٥ - ووفقا للقرار ٢٣٩/٤٥ ، بدأ الامين العام في وضع تدابير لوضع خطة شاملة للتطوير الوظيفي لجميع فئات الموظفين . وهذا النظام سيركز ، في جملة أمور ، على عوامل مثل تقييم الاداء وتنقل الموظفين والتدريب والترقية . ولكفالة أن يبدأ النظام المقترح بداية ناجحة فإنه ستجري مناقشته مع الموظفين قبل وضعه في شكله النهائي وتقديمه الى الجمعية العامة . وفي الوقت الحالي فإن ندرة الوظائف قد قللت من إمكانية الترقية بالنسبة للعديد من الموظفين الذين يستحقونها . وبالإضافة الى هذا فإن هذه الحالة تؤثر على الجهود التي يبذلها الامين العام في تنفيذ ما قررته الجمعية العامة فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء في وظائف المستوى مند - ١ والوظائف الاعلى .

٣٦ - ولضمان التنفيذ المتسق للسياسات المتعلقة بالافراد وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعيين وتقديم المشورة في شكل أكثر انتظاما عند النظر في الترشيحات ، قرر الامين العام إنشاء فريق للاستعراض من كبار الموظفين لتقديم المشورة اليه بشأن شغل وظائف المستوى مد - ٢ . وبالإضافة الى هذا فإنه يجري بذل الجهود لاستعراض ، وتعزيز ، النظم الفرعية الأخرى لإدارة الافراد ، مثل سياسة تنقل الموظفين والإيفاد في البعثات . ولذلك فإنه يجري وضع سياسة جديدة للإيفاد في البعثات .

٣٧ - وفي ضوء توسيع نطاق عمليات حفظ السلم فإن برامج التدريب قد أعطت أولوية لتنظيم دورات للتزويد بالمعلومات مع تقديم تدريب خاص على الوظائف وتدريب على اللغات ، بالنسبة لبعثات معينة ، وزيادة مهارات الاتصال . وقد اعتمدت هذه الطلبات على الموارد المحدودة المخصصة لانشطة تدريبية أخرى ، مثل تعزيز المهارات المتعلقة بالادارة ، وذلك على الرغم من الإقرار بأن المديرين الأكثر تأهيلا سيسهمون في زيادة فعالية المنظمة . وأشار تقييم لآثر تدريب الجماعات الصغيرة على الادارة - وهي الممارسة المتبعة حاليا - الى أنه لا يكفي تعزيز القدرات الادارية على نحو ملائم . ليجاد بيئة تنظيمية مشجعة يتطلب تقديم التدريب الاداري المنظم ، على نطاق واسع ،

لجميع الموظفين بما يتناسب مع أقدمتهم وخبرتهم . وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة الى وضع سياسة تدريبية أكثر فعالية وشمولا بحيث تستجيب تلك السياسة للأهداف البرنامجية وتكون قادرة على النهوض بتطوير الموظفين ورفع الروح المعنوية .

٣٨ - ويتمثل أحد التحديات الأخرى التي تواجهها المنظمة في مواكبة المبتكرات التكنولوجية . ففي حين يقدم التدريب المتخصص في المقر ، تبين أن هذا أمر أكثر تعقدا بالنسبة لمقار العمل الأخرى . وهذا يرجع أساسا الى أن المستويات السائدة لاستخدام الوسائل الآلية وللخبرة العملية في المكاتب الموجودة في الخارج تختلف بدرجة كبيرة . ونتيجة لهذا فإن تصميم برنامج تدريبي موحد لجميع مستويات الموظفين وإعداد الكتيبات المناظرة هما أمران معقدان ويعوقان تنفيذ النظم المحسنة في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية الضيقة المتاحة .

٣٩ - وزيادة استخدام آلية التشاور بين الموظفين والادارة أدت الى تحسن العلاقات بين الموظفين والادارة . والمسائل التي يجري في الوقت الحالي التشاور بشأنها مع مديري البرامج وممثلي الموظفين تشمل وضع نظام لتقييم الاداء وتوزيع الموظفين والتطوير الوظيفي .

#### باء - خدمات المؤتمرات

٤٠ - كلف قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٢ بآء لجنة المؤتمرات بدراسة مقترحات الأمين العام بشأن مشروع جدول المؤتمرات وتوصية الجمعية العامة بمشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المصمم لتلبية احتياجات الأمم المتحدة وكفالة الاستفادة المثلى من موارد خدمات المؤتمرات . وأمكن ، بتوجيه من لجنة المؤتمرات ، تخطيط جدول أكثر توازنا ، وهو جدول أدى الى مكاسب كبيرة بالنسبة لوضع برنامج للاجتماعات مع مراعاة المستويات ذات الصلة لاحتياجات الوثائق والقدرة المتوقعة للأمانة العامة بالنسبة لتقديم المستوى المطلوب من الخدمات . وبالإضافة الى هذا فإن بعض التدابير الإدارية ، مثل زيادة الاجتماعات المبرمجة أو تعيين عدد من موظفي خدمة الاجتماعات يقل عن العدد اللازم ، قد أدت الى زيادة استخدام الطاقة الداخلية الى الحد الأقصى . غير أن الاتجاهات الأخيرة ، وأبرزها زيادة نشاط مجلس الأمن وزيادة كبيرة وعدم ضمان مواعيد احتياجاته وحجم الوثائق ، قد أعادت الى حد كبير قدرة الأمانة العامة على استخدام هذه التدابير والاستفادة منها بالكامل .

٤١ - وكجهد إضافي لكفالة إصدار الوثائق في مواعيدها كي تنظر فيها المنظمات

الحكومية الدولية ، أقيم تعاون وثيق بين إدارة خدمات المؤتمرات ومكتب الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وشؤون الامانة العامة ، فضلا عن الوحدات الاخرى التي تكتب الوثائق ، للالتزام بشكل أدق بالمواعيد المحددة لتقديم المسودات للتجهيز .

٤٢ - والاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن ترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات يجري حاليا مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن توحيد الطرق والإجراءات في عمليات خدمة الاجتماعات والوثائق والمنشورات ، بما في ذلك سياسات التحرير والترجمة الشفوية والترجمة التحريرية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلا عن تطبيق المبتكرات التكنولوجية في مجالات خدمة المؤتمرات . والموضوعات التي يجري النظر فيها تشمل معايير للعلاقة بين التكلفة والكفاءة بالنسبة لخدمة المؤتمرات ، ووضع ترتيبات موحدة ومشاركة لخدمة المؤتمرات ، ووضع ترتيبات مالية لخدمات المؤتمرات الموحدة والمشاركة والمنسقة ، ووضع وتطبيق معايير تقدمية لعبء العمل . (ACC/1991/PER/R.25)

٤٣ - وتنفيذا للتوصية رقم ٢٤ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى (فريق ال ١٨) بشأن برنامج الأمم المتحدة للنشرات جرى ، لترشيد أنشطة المنظمة. فيما يتعلق بالنشر ، توجيه الجهود التعاونية من جانب مجلس المنشورات والإدارات التي تكتب الوثائق والوحدة المسؤولة عن عملية البيع وذلك في اتجاه تطبيق معايير أكثر صرامة عند اختيار ، ووضع ، المؤلفات كي تصدر كمنشورات للبيع بحيث يمكن استثمار الموارد المحدودة المتاحة بأكبر قدر من الفعالية . ولتعزيز تسويق المنشورات ، اتخذ عدد من التدابير ، مثل إعادة إعداد المسودات التي لها إمكانية واضحة بالنسبة للبيع ، والحصول على حقوق النشر بالنسبة للمواد المصممة لغئات عمرية محددة ولقراء معينين مع القيام بحملات ترويجية نشطة وبذل جهود دعائية تعاونية مع ناشري الكتب .

#### جيم - النظام الموحد للمشتريات

٤٤ - إن قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ والمتعلق بإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة قد أوصى ، في جملة أمور ، بأنه "ينبغي اتخاذ تدابير لتحقيق أقصى قدر من الاتساق في الإجراءات الإدارية والمالية والإجراءات المتعلقة بالميزانية والموظفين والتخطيط ، بما في ذلك إنشاء نظام موحد للمشتريات" .

٤٥ - ولتحقيق تنسيق أفضل بالنسبة لأنشطة المشتريات والاستفادة من اقتصادات

الحجم ، قرر الأمين العام إنشاء هيئة للتنسيق في كوبنهاغن . وهذا سيكفل تنسيقاً أفضل في عمليات الشراء في المنظومة ، بما في ذلك الفوائد الناجمة عن التوحيد . ومن المتوقع تحقيق وفورات كبيرة وخاصة في شراء الأصناف التي يتكرر استخدامها من جانب المنظمات ، مثل المركبات والإطارات والورق والأدوات المكتبية والأثاث والحاسبات الالكترونية الشخصية والمعدات الالكترونية لتجهيز البيانات . ويجري في الوقت الحالي تطوير الجوانب العملية لهذه الترتيبات ، بما في ذلك وضع نظام ترميز موحد لهذه الأصناف . وسوف تتحقق فوائد معينة للمنظمات الصغيرة والمكاتب التي يشملها هذا الجهد وذلك لأن تلك المنظمات والمكاتب سيكون تحت تصرفها موارد مكتب للشراء لديه الطاقة للقيام بدراسات استقصائية عالمية واسعة النطاق للسوق . ومن المتوقع أن يبدأ نظام الشراء المنسق هذا في العمل في عام ١٩٩١ وأن يعمل بطاقته الكاملة بحلول عام ١٩٩٢ .

#### دال - الابتكارات التكنولوجية

٤٦ - إن إدخال ، واستخدام ، التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالمعلومات فسي الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي المعدات الأوتوماتيكية للمكاتب يحتاج إلى وضع سياسات مشتركة ومعايير وإجراءات لكفالة شراء ، واستخدام ، تلك المعدات والمرافق والبرامجيات ذات الصلة بها بكفاءة . وفي هذا الصدد جرى توسيع نطاق أنشطة مجلس الابتكارات التكنولوجية ، وهو هيئة مشتركة بين الإدارات ويرأسها وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ، لكي تشمل "البرامج والمعدات الخاصة بالحاسبات الالكترونية الخفيفة والحاسبات الالكترونية الصغيرة ، وجميع جوانب تطبيقات وعمليات الحاسبات الالكترونية الرئيسية والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والعالمية" (٣) كذلك فإن الفريق العامل التابع لمجلس الابتكارات التكنولوجية يجري دراسة استقصائية متعمقة لقواعد البيانات القائمة التابعة للأمم المتحدة والتدابير اللازمة لتحسين إمكانية الوصول إلى تلك القواعد . والتطوير المنسق لإجراءات الحصول على التكنولوجيات الجديدة يكفل التوافق بين المعدات والبرامجيات ويوفر كفاءة إضافية في التدريب والدعم .

٤٧ - والنظام المتكامل الجديد للإدارة والتنظيم يمثل الخطوة الهامة الأولى في وضع استراتيجية عالمية للمعلومات بالنسبة للمنظمة . وقد يؤدي تطبيق تلك الاستراتيجية إلى زيادة فعالية إدارة الميزانية البرنامجية ، وتحسين المحاسبة ، وتجهيز المعاملات الإدارية للأفراد ، وإدارة السفر ، والشراء ، وممارسات إدارة المخزون ، وتقليل الوظائف المتعلقة بكشوف المرتبات . وقد وصفت هذه التحسينات بالتفصيل في

التقرير الثاني الذي قدمه الأمين العام عن مشروع النظام المتكامل للمعلومات الإدارية (A/C.5/45/20) .

٤٨ - وبالنسبة لخدمة المؤتمرات ، بدأ بذل جهود كبيرة من أجل إدخال تحديثات تكنولوجية ، مثل استخدام الأقراص البصرية وتحسين الخدمات ، وذلك من أجل توفير مزيد من السرعة والدقة بالنسبة للبيانات ونقلها .

٤٩ - غير أن فوائد استخدام نظم الأقراص البصرية أو الصور الرقمية لتخزين الوثائق التشريعية واسترجاعها ونقلها ونشر الوثائق الكترونياً تخضع في الوقت الحالي لمزيد من الاستعراض (A/46/88) .

٥٠ - وقد جرى تطوير مرافق الطباعة الداخلية بدرجة كبيرة في المقر ، وفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٥١ - وجرى تركيب نظام لإدارة المكتبات بواسطة الحاسبات الالكترونية في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ، ومن المخطط إدخال هذا النظام في نيويورك خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٥٢ - والتقدم السريع الذي تحقق في مجال تكنولوجيا نقل البيانات مكن المنظمة من البدء في التخطيط لإنشاء هيكل أساسي لنقل البيانات بحيث يدعم ذلك الهيكل الأساسي مجموعة من التطبيقات التي سيجري تطويرها على مدى السنوات القليلة المقبلة . ومع إدخال شبكة المناطق المحلية ، مؤخراً ، في مقر العمل الرئيسية ، ستوضع جميع وظائف نقل البيانات لشبكات المناطق المحلية على مستوى المكاتب بالنسبة للمنظمة بكاملها (A/C.5/46/1) .

٥٣ - كذلك فإن المنظمة تستخدم على نطاق واسع معدات إرسال البريد الصوتي وتقبل الرسائل بالفاكسيميلى ، بالإضافة الى قواعد البيانات التي تستخدم فيها الحاسبات الالكترونية ، وهي تدرس استخدام الاتصال بالبريد الالكتروني على نطاق أوسع (A/C.5/46/5) .

٥٤ - ويجري ، من خلال نهج عالمي متكامل لإدارة المرافق (A/45/796/Add.1) ، بذل الجهود للحصول على أكبر قدر من الاستفادة بالنسبة لاستثمار رأس مال الأمم المتحدة .

ويجري تركيب وسائل تكنولوجية حديثة للاتصال ، كما يجري تحسين خدمات الامن على مستوى العالم .

#### هاء - معايير تحليل عبء العمل

٥٥ - على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ، بذلت جهود مختلفة من أجل استحداث تقنيات للادارة ولتحليل عبء العمل كي تستخدم في تخصيص الموارد من الافراد في الامانة العامة . وعلى الرغم من أنه قد وضعت معايير معينة بالنسبة لاعداد دعم المؤتمرات ، مثل الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والاستنساخ والطباعة ، فقد تبين أن تطبيق تلك المعايير على نطاق أوسع كي تشمل جميع فئات الموظفين أمر صعب . غير أن دائبة الخدمات الاستشارية التنظيمية قد قامت مؤخرا ، لتلبية طلبات الهيئات التشريعية ، بإجراء تحليل للتقنيات المعاصرة لقياس عبء العمل التي تستخدمها منظمات مختلفة واستعرضت الفوائد والمشكلات الممكنة لتطبيقها على الفئة الفنية في الامم المتحدة .

٥٦ - وجرى إبراز مجموعتين رئيسيتين من النهج هما الطريقة التي تركز على الانتاج والطريقة التي تركز على القيمة . وفي حين أن الطريقة الاولى هي الطريقة الاكثرت ملاءمة لتقييم احتياجات الميزنة من الموارد/المخصصات فإن النهج الذي يركز على القيمة قد طور في الأساس لتشجيع ادخال تحسينات ثابتة على الانتاجية . وقد استنتج التقرير أنه على الرغم من أن تقنيات تحليل عبء العمل يمكن ، من حيث المبدأ ، استخدامها لقياس انتاجية الموظفين الفنيين في الامم المتحدة فإن هذه التقنية تنطوي على بعض المشكلات والقيود التي قد تجعل تطبيقها على نطاق واسع فيما يتعلق بعملية الميزنة أمرا غير مشجعا . وبالإضافة الى التكلفة الكبيرة في وضع المنهجية الملائمة وتجميع البيانات اللازمة فإنه يبدو أن إجراء تعديلات وتغييرات معينة في الميزانية البرنامجية وفي وضع تقارير أداء المنظمة يبدو أمرا لاغنى عنه . وأوصى التقرير بأن تختبر تقنيات تحليل عبء العمل تلك من حيث ملاءمتها لاعداد الموظفين الفنيين في الامم المتحدة وذلك عن طريق إجراء دراسة تجريبية في بعض الادارات . وأوصى التقرير كذلك بتطبيق التقنيات التي تركز على القيمة تطبيقا انتقائيا من أجل تشجيع وضع استراتيجيات لتحسين الانتاجية .

#### رابعاً - الاستنتاج

٥٧ - لا يمكن لاية منظمة دينامية أن تحافظ على بقائها وفعاليتها ما لم تكن مستعدة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .



٥٨ - ومع أخذ التغييرات التاريخية الحاصلة في العالم والتحديات الجديدة التي تواجه المنظمة نتيجة لها في الاعتبار فإن الأمم المتحدة تسعى بشكل مستمر من أجل القيام بدور خلاق وتقدمي في المساعدة على حل الكثير من المشكلات العالمية المعقدة والمتنوعة .

٥٩ - وكفي تستجيب الأمم المتحدة بفعالية للتحديات الناشئة التي تواجه المجتمع العالمي فإنها تواجه مشكلتين أساسيتين هما : عدم ضمان مواردها المالية ، والقيود المفروضة على الهيكل الأساسي التنظيمي الحالي . ومع ذلك فإن المنظمة قد سجلت إنجازات في تناول مجموعة كبيرة من المشكلات التي تشمل ، فيما تشمله ، عمليات حفظ السلم ، ومراقبة الانتخابات ، وحماية حقوق الإنسان ، ومكافحة تدهور البيئة ، ومكافحة المخدرات .

٦٠ - وعملية مواءمة المنظمة مع الاحتياجات المتطورة والمتغيرة يجب أن تكون عملية مستمرة ودائمة . وبالنظر الى الحالة المالية الراهنة للمنظمة فإن إدخال تحسينات على الفعالية والكفاءة له أهمية بالنسبة لتمكين المنظمة من أن تنفذ بنجاح المهام الجديدة الموكلة اليها . ولذلك فإنه يجب أن يدعم هذا الجهد بإخلاص من جانب كل من مدير البرنامج ، وفي الواقع من جانب كل موظف .

٦١ - ولأن تطوير وتنفيذ المفاهيم والتدابير ذات الصلة ، يحتاجان بالضرورة الى وقت كفي لينضجا ويحققا نتائج ملموسة فإن الجمعية العامة قد ترغب في النظر في تناول هذه المسألة في المستقبل كل سنتين بدلا من كل سنة . واتباع مثل هذه الدورة من شأنه أيضا أن يسمح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجنة البرنامج والتنسيق بتقديم مدخلات محددة تزيد عن المدخلات التي يسهمان بها في الوقت الحالي .

٦٢ - ويقترح أيضا اتباع نهج موضوعي متعمق فيما بين دورات تقديم التقارير بحيث يكون التركيز منصبا على مسألة معينة تحظى باهتمام الجمعية العامة وذلك لمساعدة الهيئات التشريعية في المداولات التي تجريها . ومن الممكن أن تكون التقارير المقترحة التي تهدف الى تحسين فعالية المنظمة تقارير متعمقة وتتعلق بالسياسة ومتعددة التخصمات .

الحواشي

- (١) كتيب التقييم في الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة ، نيويورك (تشريين  
الأول/أكتوبر ١٩٨٦) ، الصفحة ٨٧ .
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ،  
الملحق رقم ١٦ (A/46/16) ، الفقرة ٤٤٦ .
- (٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/46/6) ، الفقرة ٣٣ الف - ٣٣ .

-----